الدستور الجديد

لعراق ديمقراطي اتحادي

العدد الاول (الثلاثاء) ٢٠٠٥/٦/٢١

الدستور العراقي المقترح مفتاح المستقبل

خبراء عراقيون يناقشون التحديات التي تواجه الدستور المرتقب في ندوة بواشنطن

واشنطن / يو أس إنفو

قال ثلاثة خبراء عراقيين إن النجاح في تشكيل حكومة ديمقراطية في وطنهم سيعتمد، إلى حد بعيد، على كيفية صياغة الدستور الجديد. وشدد الخبراء، الذين تحدثوا مؤخرا في مركز التقدم الأميركي، على أهمية الصفة الشرعية للدستور الجديد، قائلين صياغته من قبل الجمعية الوطنية، التي انتخب أعضاؤها الـ٢٧٥ في كانون الثاني الماضي، يجب أن تنطوي على مداخلات من العراقيين السنة الذين قاطعوا الانتخابات التشريعية بأعداد كبيرة.

ومن المقرر أن تنشر أول مسودة دستور دائم بحلول ١٥ آب المقبل، على أن تناقش بعد ذلك في الجمعية الوطنية، قبل طرحها في استفتاء شعبي يوم ١٥ تشرين أول القادم. وإذا تمت الموافقة على الدستور فستجرى انتخابات جديدة للجمعية الوطنية الدائمة يوم ١٥ كانون الأول المقبل.

وقالت رند الرحيم، المديرة التنفيذية للمؤسسة العراقية والمبعوثة السابقة لدى واشنطن خلال الفترة الانتقالية "لا يسعنا أن نفوز بكل غنائم المنتصر. فيجب إشراك السنة (العرب) في صياغة الدستور". أما ليث كبة الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء، فقال إن المشاركة في صياغة الدستور يجب أن تكون علنية ومفتوحة في وجه الجماعات المدنية ووسائل الإعلام خارج الجمعية الوطنية. وأعرب عن قلقه من وجود "هوة كبيرة جدا" تفصل بين صياغة القوانين وتنفيذها الفعلي على أرض الواقع.

وصرح نيار شمدين ممثل حكومة كردستان الإقليمية في الولايات المتحدة أن ثمة مسائل إقليمية يتعين معالجتها من قبل الحكومة المركزية، مثل تخصيص الموارد الطبيعية. وأضاف أن حكومة مركزية قوية سببت استياء في محافظات البلاد في الماضي. لكنه أشار إلى أن حقوق الولايات الأميركية، كما يتحدث عنها الدستور الأميركي، يمكن أن تكون نموذجا للدستور العراقي. وأضاف : "إذا جرى صون لحقوق الولايات (أو المحافظات)، فلن تكون هناك حاجة للحكم الذاتي".

لكن كبة: أشار إلى أنه في عراق ما بعد صدام "هناك الكثير من التسييس في المواقف المستقطبة"، مؤكدا وجود حاجة لحكومة مركزية قوية، تقوم بتأسيس هوية قومية. وأضاف أن الأكراد في شمال العراق مطمئنون، لكن السنة في شمال غرب العراق في حالة سيئة. وفي الجنوب لايزال الشيعة يفتقرون إلى خدمات عامة، كانت تنقصهم على الدوام".

ومن ناحيتها قالت رند الرحيم إن العراقيين يشعرون بأنهم مضطهدون، ليس بصفتهم عراقيين بل كشيعة وكأكراد وكسنة. وبالتالي "هناك سياسة من الخوف" تستند إلى خشية طائفة من هيمنة طائفة أخرى. لكنها استطردت انه في مدن العراق فان عراقيي الطبقة الوسطى التي تحوي مواطنين مثقفين، يعرفون أنفسهم كعراقيين فقط. وأوضحت الرحيم أن العراق مر بثورة شبيهة في عنفها بالثورة الفرنسية، وليس كالثورة المخملية في شرق أوروبا ما بعد الشيوعية.

وقالت إن "القواعد القديمة قلبت رأساً على عقب. كما تبخرت مع ذلك مشاعر الانتماء للهوية القومية العربية. ولفتت الرحيم إلى أن العراق يحتاج الآن إلى "ميثاق وطني" يتناول سبل تخفيف الهواجس الطائفية، وأن الطريق إلى الأمام تمر عبر صياغة دستور صالح يمكن لجميع الطوائف أن تستسيغه.

دولة مدنية ..لادولة طوائف 8

ماذا يريد مثقفو ذي قار من الدستور الدائم؟ 9

اي دستور نريد؟ 10

الدستور الجديد..... لماذا؟

في الاستطلاعات العديدة التي اجريناها بين الناس في مختلف القضايا، تبين لنا ان قطاعات شعبية واسعة لا تعرف شيئاً عن الدستور، وما دلالة ان يكون لبلدنا دستور، وأية قضايا يتناولها هذا الدستور.

يسمع الناس يومياً عن تشكيل لجنة منبثقة من الجمعية الوطنية لكتابة الدستور، والمشكلات التي اعترضت وتعترض تشكيل هذه اللجنة، ومستوى تمثيل القوى السياسية والطوائف فيها، وكثيراً لا يفهم الناس حتى الآن سر هذا النزاع أو ذاك في هذا الشأن، وما دلالة هذا التصريح من عضو لجنة كتابة الدستور مقابل اعتراضات شخصيات سياسية.

ان العملية السياسية التي امتلكت . بسبب الظروف الاستثنائية . قوة تعجيل ازاء املاءات خاصة بمواعيد محددة، فضلاً عن عدم وجود تثقيف سياسي مناسب، جعلت من قطاعات واسعة من شعبنا تسلّم امرها لما تسمع وترى من المجموعات السياسية، من دون أن يكون لها راي خاص مبني على معرفة متكاملة في العملية الدستورية.

عشرات من المواطنين ممن قابلناهم ابدوا استغرابهم من هذه الضجة حول الدستور، بل ان بعضهم رأى ان عملية كتابة الدستور ما دامت تثير خلافات وانشقاقات ، فهي لا بد من ان تكون جزءاً من انشغالات سياسية بحتة يهتم بها السياسيون ولا شأن للمواطنين بها. المواطن يريد الخبز، والعمل، والكهرباء، وقبل كل شيء الأمن، اما الدستور فقضية غامضة متروكة للسياسيين وحدهم وما يعرف بـ (أولي الأمر).

يجب ان لا نلوم المواطنين على عدم معرفتهم بأكثر القضايا مساساً بحياتهم، وتنظيم دولتهم ونظامها السياسي، فقد عاشوا عهوداً طويلة في ظل القهر والاستبداد والتجهيل، وبسبب الشروط المعروفة التي تم فيها التغيير، تقدمت إلى الواجهة قضايا الأمن والخدمات، على القضايا السياسية الجوهرية ، مما اغرق الناس بتفاصيل حياتهم اليومية، وابعدهم عن التعرف جيداً على مصدر قوتهم الحقيقي، أي الدستورالذي يحمي حقوقهم، ويبعد الاذى عنهم، مهما كان مصدره.. الدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس العدالة والثقة، وامكانية التغيير، وتبادل السلطة، وحرية الرأي، وقبول الرأي الآخر، والمحاسبة ، والرقابة، وحرية التظاهر، وتشكيل الأحزاب والمنظمات .. الخ.

نشير هنا إلى تجربة اصدار جريدة يومية باسم (العراق الديمقراطي) بالتعاون مع عدد كبير من الصحفيين قبل واثناء انتخاب المجلس الوطني المؤقت السابق، وقد واجهت تلك الجريدة نفس القضية: عدم معرفة الناس بما يجري!

هذه الصفحات الاربع التي تصدر باسم (الدستور الجديد) نريدها ان تكون منبراً حراً للافكار والمعلومات بشأن كتابة الدستور ، واللجنة المكلفة به، واللجان الفرعية المنبثقة عنه، ونريده ان يمارس دوره في التثقيف الشعبي، ملاحقاً ما يطرأ وما يقرر وما يراد من دستور يطمح الجميع إلى ان يكون عراقياً.

نأمل من (الدستور الجديد) ان تكون جريدة يومية في الأيام المقبلة، توزع بآلاف النسخ على الناس مجاناً، لتصبح منطقة لقاء بين الناس والساسة المحترفين ، بين قادة المجتمع وقادة الدولة الانتقالية، بين تركيبات النظام السياسي وتركيبات الدولة من حيث الاستقلال من جهة، ومن حيث انها ملزمة من المجتمع بعقد دستوري يحمي المجتمع وينظم حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثلما ينظم علاقاته بدول العالم على اساس المصالح المشتركة، لحماية العراق وسعادة شعبه.

ندعو الجميع للمساهمة الفاعلة في الكتابة إلى جريدتهم (الدستور الجديد) ليصل صوتهم إلى اولئك الذين يعكفون حالياً على صياغة اول دستور عراقي سيقر من الشعب العراقي.

القليل من تيسر لهم الاطلاع على دساتيرالدول الاخرى

عملية كتابة الدستور ومواكبة المواطنين لها

القلة القليلة اطلعت على قانون ادارة الدولة

بغداد / عبد الزهرة المنشداوي

السيد عبد المحسن العكيلي من مواليد ١٩٤٤ خريج كلية هامبورغ الألمانية ويعمل بوظيفة كابتن بحري سألناه عن مدى مواكبته واطلاعه على عملية كتابة الدستور فأجاب:

صراحة لا اعرف الا الشيء القليل عن عملية كتابة الدستور ولكن الذي اعرفه وانا متيقن منه أن الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا هما اللتان تديران العملية السياسية في العراق حسب مشيئتهما وان اهتمامنا في الوقت الحاضر ينصب في مجال الامن والاقتصاد ونريد شيئاً ملموساً في هذين الجانبين وحتى الآن الامن مفقود في البلاد من جراء الهجمات الارهابية بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة والصعيد الاقتصادي ليس باقل تدهور فالبطالة متفشية والفساد الاداري على اشده. ثم يضيف قائلا: الدستور عرفناه ولمسناه أيام ثورة ١٤ تموز بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي اعتبر انبل وانزه رئيس مر على العراق ، لم يسرق ولم يؤذ احداً من العراقيين وبالنسبة لقانون ادارة الدولة لم يتسن لي الاطلاع عليه وحتى الان نحن نسمع ونشاهد عن عملية كتابة الدستور ولكن ليست لنا دراية أو علم بها الان نرى وجوها لم نعرفها في السابق تتولى العملية وكل منهم يدير جماعة.

ومع ذلك فأن الكابتن البحري عبد المحسن العكيلي يؤكد لنا على انه اطلع على دساتير دول اوروبية بحكم عمله.

غرفة الانعاش

السيد الحاج قاسم المالكي من مواليد ١٩٥٢ ويعمل مضمداً

يذكر لنا كذلك بأنه ليس لديه أي اطلاع مسبق حول عملية كتابة الدستور وكذلك لم يطلع على قانون ادارة الدولة ويعزو ذلك إلى ان العراقيين إذا جاز التشبيه في غرفة انعاش واسعة ليس لديهم اهتمام كبير بهذه العملية قدر اهتمامهم بالحالة الامنية المتردية في البلاد واغلبهم يعيشون حالة قلق وتوجس من ان تطالهم العمليات الارهابية العمياء التي لا تفرق بين طفل وشيخ.

ويواصل الحاج قاسم حديثه فيذكر:

أيام النظام المباد لم نشعر بأن هناك دستوراً في البلاد ينظم الحياة فصدام كان هو كل شيء، يضع القوانين التي تخدمه وتخدم عشيرته وعصابته وهي بالتالي قوانين بعيدة عن الشعب ولا تخدمه بشيء. من خلال الشاشة اتابع ما يقال عن عملية كتابة الدستور ، وافهم انه سوف يصار إلى كتابة دستور دائم وليس مؤقتاً كما كان الحال عليه أيام النظام المباد وقد علمت انه لحد هذه اللحظة قد انجز ٨٠٪ من العملية والتي سوف تنتهي يوم ١٥ آب ان شاء الله (على حد قوله) ونحن بدورنا نطالب باصداره في موعده المحدد كذلك نطالب بأن يشارك الجميع في كتابته من سنة وشيعة وعرب واكراد واشوريين وتركمان لكي نستطيع من خلاله ايقاف الفوضى. واستغل هذه الفرصة لاشير إلى ان التوعية بهذه العملية واجبه فالكثير منا ليس لديه ادنى المعلومات عما هو الدستور وكيف يكتب وما هيته، هذه الامور غائبة ما لم يسارع إلى تثقيف الناس لا سيما ان الدولة ستعمد إلى مشاركتهم في عملية الاستفتاء.

وهنا يتوجب علي القول ومن باب الاقتراح وهو ان يعمد إلى تحديد اقامة العرب والاجانب في العراق وان يسن قانون بذلك اسوة بدول الخليج العربي لكي لا يبقى العراق مفتوحاً امام الزمر الارهابية الوافدة اليه من بعض البلدان العربية والتي يسعى بعضها إلى افشال العملية السياسية فيه خوف ان تطالهم عملية التغيير فعلى الوافد ان لم يجد له عملاً في العراق ان يعود إلى من حيث أتى.

نأمل الخير من عملية كتابة الدستور

اللواء المتقاعد ابو وميض من مواليد ١٩٤٤ احيل الى التقاعد عام ٢٠٠٠ براتب ستة وثلاثين الفاً وستمائة دينار لا غير لكل ثلاثة اشهر وقد بلغ صافي خدمته اثنتين وثلاثين سنة . يتحدث الينا فيقول منذ تاسيس دولة العراق عام ١٩٢١ وضع لها دستور واشار اليه شاعرنا العراقي المعروف الرصافي حين قال: علم ودستور ومجلس أمة، أي ان العراقين كانوا يعرفون الدستور قبل هذا الوقت لكن النظام البائد وخلال فترة حكم صدام عمد إلى تمييعه وكان يقال ان هناك دستوراً في العراق وفي حقيقة الامر لم يكن هناك الا اراء شخصية لصدام محتواها كل ما يساعد على بقائه على كرسي الرئاسة اما ما يهم الشعب فليس بذي بال لديه وكان يعمد إلى توزيع الهبات والمكافآت على المقربين منه دونما سند قانوني يجيز له بعثرة اموال الدولة يميناً ويساراً لشراء الذمم أو لتمجيد شخصه. الآن صراحة آمل من عملية كتابة الدستور خيراً فالقائمون على الدولة واعضاء الجمعية الوطنية واللجنة المنتخبة لكتابة الدستور على مستوى عال من الثقافة والمعرفة والذي ارجوه منه ان يتذكروا بأنهم كانوا من المعارضة ويعرفون معنى المعارضة لذا يتوجب عليهم ان يشعروا بخصومهم المعارضين الآن وان لا يعمدوا إلى اساليب النظام البائد في كبح المعارضة . وان يكون الحوار والجريدة هما ساحة المعركة وليس البندقية والسوط والاعدام وغيرها من الاساليب التي يجب ان نتركها وراءنا.

صراحة لم اقرأ قانون ادارة الدولة ولكن لدي اطلاع متواضع حول الدستور وسأشارك في الاستفتاء كما شاركت في العملية الانتخابية التي اتذكر بأني خرجت اليها مبكراً وفي الساعة السادسة صباحاً.

إذا كانت الصلاحية التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية متراً يجب ان لا يسمح بزيادتها إلى خمسة امتار أي يجب ان يطبق القانون والدستور في دولتنا بحذافيره ولكي نفرض قدسيته واحترامه على من في الشارع والدولة.

الدستور أيام النظام الملكي كان مطبقاً في العراق ولكن تدخل المستعمرين حال دون تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

الدستور ومشكلة التطبيق

الاستاذ خلدون السامرائي ماجستير هندسة ويعمل مدرساً في الجامعة ومن مواليد ١٩٦٢ يقول لنا:

لم اطلع على قانون ادارة الدولة كذلك على دساتير الدولة الأخرى ويضيف:

ان المشكلة كل المشكلة لا تكمن في عملية كتابة الدستور بقدر ما تكمن في عملية تطبيق فقراته فيما بعد الكتابة. وهذه المشكلة لا تنحصر في دولة بعينها بل في دول عريقة من حيث التزامها بالدساتير والقوانين واكثر الدول التزاماً بدساتيرها قد لا تطبق منه نسبة ٨٠ . ٧٠٪ في احسن الاحوال وفي ارقى الدول بما فيها بريطانيا اذ ان الرشاوى والتلاعب والاحتيال يمكن بواسطتها اختراق أي دستور وفي أي بلد فما بالك في بلدنا الذي تجذر فيه الفساد. الدستور يجب ان يطبق من قبل الشرطي والموظف البسيط والعامل في النظافة وبدون تحصين هؤلاء وتثقيفهم لا يمكن ان تنجح عملية اصدار الدستور. من هذا اريد القول لا تكمن المشكلة في كتابة الدستور بقدر ما تكمن في الفترة التي تعقب كتابته.

صراحة اقول ليكتب لي الدستور اناس غير عراقيين أو حتى يهود يكن لهم البعض مشاعر البغض وأنا متأكد من انهم سوف يكتبون لنا قانوناً لا بد ان ينظم الحياة ويدعو إلى الخير. ولكن جئني بالذي يلتزم به.

ابو بشار من مواليد ١٩٦٠ هندسة ميكانيك سيارات هو الاخر يقول لنا:

ليس لدي أي معلومات عن عملية كتابة الدستور وكما يقولون انا مشغول (بعيشتي) وكل ما اعرفه يتلخص عندي بأن العملية اصدار قوانين وبيانات حول الحرية والكرامة وما الذي سوف يحصل عليه العراقيون من دولتهم وما هي ضماناتهم ان هم تعرضوا للعجز. كما اني اقترح ان يتضمن الدستور فقرة لتقسيم ثروة البلد ما بين ابنائه كأن تكون الف دولار في السنة للذي يعمل أو لا يعمل لكي يشعر الإنسان العراقي بمواطنته مثلما هو معمول به في دول الخليج العربي وبعض الدول النفطية . فلقد دفع العراقيون ثمن مواطنتهم دماً وتشريداً وقلقا وفقدان حرية وارى ان الوقت آن لكي يشعر هؤلاء بوطنهم ومواطنتهم.

الدستور يعني تنظيم الدولة

يوسف مهدي خريج اعدادية ويعمل بائع صحف في شارع السعدون ومن مواليد ١٩٧٥ يقول ان الدستور يعني له قانوناً ينظم الدولة واهم ما فيه هو مشاركة الجميع في صياغته وان يتمتع الجميع بحقوق متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والسياسية والطائفية فيجب ان يتساوى الجميع دون استثناء ولاي سبب كان.

لم اطلع على قانون ادارة الدولة والشعب العراقي ليس على بينة من هذه العملية فلقد شغلتهم همومهم اليومية عن الاطلاع عليها والاهتمام بها.

على موقعها الإلكتروني

مجلة الثقافة الجديدة توجّه دعوة الى النقاش والحوار حول الدستور

بغداد / الدستور الجديد

دعت مجلة الثقافة الجديدة الى المساهمة الجماهيرية الواسعة في متابعة العملية الدستورية والإسهام في كل مفاصلها.

وأوضحت المجلة في بيان حصلت عليه (المدى) أمس، أن عملية كتابة مسودة الدستور الدائم انطلقت مؤخرا، وشكلت الجمعية الوطنية لجنة خاصة لتتولى هذه المهمة، وبذلك تكون العملية السياسية في البلاد قد شرعت في التحضير لإنجاز هدف رئيس، هو الدستور الدائم، الذي "سيرسي قاعدة بناء العراق الجديد، الذي نريده عراقاً مستقلاً ديمقراطياً فيدرالياً، أو اتحادياً، موحداً".

وأضاف البيان "ولأجل أن يكون الدستور أساساً مكينا لتشييد صرح الدولة الوطنية الديمقراطية المنشودة الضامنة لحقوق جميع أبناء ومكونات الشعب العراقي العرقية والدينية والطائفية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لا بد من أن يتحقق حوله وفاق وطني، وأن يعبر بحق عن مصالح وأهداف وتطلعات جميع مكوناته، وأن يجسد القيم والانتماء المشترك، وأن يصبح حاملاً للمشروع العراقي الجمعي لبناء مستقبل أفضل، مواكباً ومشاركاً فاعلاً في سيرورة عالمنا المعاصر والمجتمع الإنساني". وذكر البيان بأن "كتابة الدستور لا يجوز أن تكون حكراً لنخبة أو مجموعة من السياسيين والاختصاصيين، مهما بلغت من إخلاص ونزاهة ومقدرة ومعرفة. فاجتذاب أوسع قطاعات السكان بجميع أطيافهم ومعتقداتهم وتياراتهم الفكرية والسياسية للمشاركة الفاعلة في النقاش والحوار هو الكفيل بخلق شروط التوصل إلى إجماعات وخيارات مشتركة". وتابع البيان القول "وإضافة إلى توفير ما يناسب من آليات العمل وإدارة الحوار، ينبغي التعمق في المضامين. ولا خشية من الإقرار بأن العديد من القضايا المفصلية لتحديد طبيعة وأركان وبنية الدولة العراقية القادمة، يدور حولها الجدل وتتباين بشأنها الرؤى والمفاهيم. وليس في ذلك ما يثير القلق وما يخرج عن مألوف تجارب الأمم والشعوب، وإنما المحذور يكمن في سوء إدارة الجدل وإقصاء بعض من أطرافه واللجوء إلى غير لغة العقل والإقناع".

وأضاف البيان "إسهاماً في الجهد المطلوب لتوسيع دوائر النقاش، تفتح مجلة "الثقافة الجديدة" صفحات موقعها على الانترنيت للكتابة والحوار حول مختلف جوانب عملية كتابة الدستور وما ينبغي أن يتضمن كدستور يؤسس للعراق الجديد". وضماناً للمعالجة الشاملة للقضايا التي تثيرها كتابة الدستور، "اقترحت هيئة التحرير مجموعة من محاور النقاش يمكن للمشارك أن يتناول واحداً أو أكثر منها، كما يمكنه تناول قضايا أخرى ذات صلة لا تندرج ضمن المحاور المقترحة". وبين البيان أن محاور النقاش سيتم تلقيها على عنوان موقع المجلة (http://www.althakafaaljadeda.com)، وهي تتضمن صلاحية قانون إدارة الدولة لأن يكون أساسا للدستور الدائم، والمقترحات التي يريدها المساهمون من أجل تعديله. أما المحور الثاني فهو ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، والمحور الثالث هو العلاقة بين الدين والدولة، والمحور الرابع هو حقوق المرأة، والمحور الخامس هو فصل السلطات ولا سيما استقلالية القضاء، والمحور السادس هو الحقوق القومية لمكونات الشعب العراقي من غير العرب والكورد، والمحور السابع هو الكيفية المتصورة التي ينبغي للدستور أن يتعامل بها مع مسألة ملكية الثروات الطبيعية في البلاد، ولا سيما ملكية الثروة النفطية والتصرف بعوائدها، والمحور الثامن هو الفيدرالية وقضايا لا مركزية بناء الدولة وتوزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظات أو غيرها من التقسيمات الاتحادية والإدارية الأخرى المقترحة للبلاد، والمحور التاسع هو هوية العراق وعلاقته بمحيطه العربي، والمحور العاشر هو الحقوق والضمانات الاجتماعية والاقتصادية، والمحور الحادي عشر هو الدستور والثقافة، والمحور الثاني عشر هو مشكلة كركوك. ورجى البيان المواطنين الذين يرغبون بالمساهمة في الموضوع التزام أصول الحوار الديمقراطي القائم على احترام الرأي الآخر، مشيرا إلى أن المساهمات التي لا تلتزم بالأصول سيتم إهمالها.